

PCDA/1/3

الأصل : بالإسبانية

التاريخ : ٢٠٠٦/٢/١



ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الأولى

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦

اقترح من كولومبيا

وثيقة من إعداد الأمانة

١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦، اقتراحاً من كولومبيا لتنظر فيه الدول الأعضاء في اجتماع اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٦.

٢ - ويرد الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة علماً بمضمون اقتراح كولومبيا المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

[ترجمة خطاب البعثة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف (سويسرا) إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتاريخ ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦]

تهدي البعثة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في جنيف تحياتها إلى المكتب الدولي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ويشرفها أن ترفق طيه اقتراحاً من كولومبيا لبحثه في إطار اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

وعنوان الاقتراح "إبرام اتفاقات بين الويبو ومؤسسات خاصة لتمكين المكاتب الوطنية في البلدان النامية من النفاذ إلى قواعد بيانات مُتخصّصة لأغراض البحث في البراءات". وتلتزم البعثة من المكتب الدولي توزيع الاقتراح على الدول الأعضاء في الويبو باعتباره إحدى وثائق عمل اللجنة المذكورة.

وتعتزم البعثة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية التي يقع مقرّها في جنيف هذه الفرصة لتعبّر مرّة أخرى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية عن فائق الاحترام والتقدير.

[ختم وتوقيع]

اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة
بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

اقترح من كولومبيا

إبرام اتفاقات بين الويبو ومؤسسات خاصة لتمكين المكاتب الوطنية في البلدان النامية من
النفاز إلى قواعد بيانات مُتخصّصة لأغراض البحث في البراءات

مقدمة

تقلص الموارد المحدودة المتاحة للمكاتب الوطنية في البلدان النامية قدرتها على النفاز إلى وسائل عمل مهمة، ولا سيما قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات بشأن حالة التقنية الصناعية التي تسمح بتقييم الجودة عند فحص طلبات البراءات.

ويضمن الفحص المُعمّق لحالة التقنية الصناعية متانة البراءة. وعليه، كلما سهّلت الويبو نفاز المكاتب الوطنية في البلدان النامية إلى قواعد البيانات المذكورة، في مضمار أنشطتها الإنمائية، تيسّر عمل فاحصي البراءات وزادت مصداقية البراءات الصادرة عن تلك المكاتب.

شرح

تكفل الملكية الصناعية وسيلة فعالة لتميز السلع المتداولة في الأسواق من خلال إشارات مُميّزة، أو توفير الحماية بموجب البراءات للابتكارات الفكرية التي تأتي ثمرة للعمل والإبداع والموهبة ويمكن تطبيقها تطبيقاً صناعياً. على أن الملكية الصناعية هي أيضاً وسيلة لتعميم أحدث المعلومات التقنية الواردة في طلبات البراءات وهذه المعلومات أداة أساسية للإسهام في تنمية البلدان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

ولا تقتصر فائدة الملكية الصناعية على المبدعين (من مخترعين وباحثين ومقاولين وما إلى ذلك) فحسب بتحويلهم حقوقاً في ابتكاراتهم، بل تعود الملكية الصناعية بالفائدة أيضاً على الأسواق والمستهلكين والمجتمع برمته.

ومن شأن نظام فعال لحماية الملكية الصناعية أن يضمن الظروف المؤاتية للاستثمار الذي يتجلى في مزايا عديدة، منها إنزال منتجات جديدة وتقنيات وخدمات فعالة وموثوقة في الأسواق والنهوض بنقل التكنولوجيا وزيادة فرص العمل وتعزيز جودة الموارد البشرية. ومن شأن نظام موثوق للحماية بموجب البراءات أن يحفز أيضاً البحث العلمي.

ولتقييم طلبات البراءات، ولا سيما البحث في حالة التقنية الصناعية ودراساتها، تعتمد المكاتب الوطنية أساساً على قواعد بياناتها الوطنية وعلى قواعد البيانات المُعدّة في مختلف مكاتب الملكية الصناعية ويمكن للجميع النفاز إليها بحرية، كافلة بذلك مورداً أساسياً يضمن حسن سير الإجراءات المتصلة بمنح البراءات.

ومع أن قواعد البيانات الأنف ذكرها تحتوي على قدر كبير من المعلومات المفيدة جداً لأغراض ما نجريه من أبحاث، فإنها تقع تحت طائل بعض القيود التي تحول أحياناً دون الحصول على المعلومات الضرورية لمنح حماية تكون موثوقة تماماً. وهذا هو الحال بصفة خاصة في مجالات الكيمياء والأدوية والبيوتكنولوجيا (وهي قطاعات تكتسي أهمية كبيرة) التي لا تسمح بإجراء الأبحاث على أساس التسميات المعيارية التي يضعها الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية (IUPAC) أو البنية الكيميائية أو تسلسل الحوامض الأمينية، علماً بأن ذلك مفيد جداً في تحديد حالة التقنية الصناعية. ولعل ذلك يدفع إلى الاعتقاد بأن معايير البحث ليست كافية لأنها لا تسمح بإجراء الأبحاث إلا في البيانات الصادرة عن المكاتب، مما يجعل البحث على أساس "بوليني" أو "متعدد الأغراض" صعباً.

الهدف

هو تعزيز الآليات والأدوات المتاحة لمكاتب البلدان النامية من أجل اتخاذ القرارات أثناء معالجة طلبات البراءات، بفضل النفاذ إلى قاعدة بيانات تجارية تجمع كل الصفات المذكورة أعلاه. ومن شأن ذلك أن يسمح بمنح حماية موثوقة للمنتفعين بالنظام وتعزيز الأمان في الانتفاع بالاختراعات واستغلالها.

النطاق

هو عقد مبرم، بوساطة الويبو، مع مؤسسات خاصة تسمح لنا بالنفاذ إلى قواعد بياناتها لمدة محدّدة كل شهر ومن غير تكلفة تتكبدها المكاتب الوطنية. ومن قواعد البيانات التي تستوفي الشروط الواردة أعلاه، يمكن ذكر قواعد البيانات التجارية التالية: DERWENT WORLD PATENT INFORMATION و STN International و Questel-Orbit و Thomson-delphion.

وقع الاقتراح على البلدان النامية

لا بد للبلدان النامية من أن تضمن قدراً من اليقين القانوني إذا أرادت أن تستقطب المستثمرين وأصحاب التكنولوجيا من غير الحدّ من النفاذ إلى الأموال غير الأهل للحماية. وتقوم البراءات مقام الحافز لأنشطة البحث والتطوير بضمان حماية فعالة للحقوق. وهي أيضاً حافز للنشاط الابتكاري المحلي وأنشطة البحث والتطوير وابتكار المنتجات الجديدة مع كونها مصدراً مهماً وغزيراً بالمعلومات التقنية التي تنطوي على مزايا جمّة ولا سيما باعتبارها أداة لتعميم المعلومات والكشف عنها.

آلية لتنفيذ الاقتراح

من المقترح أن تُبرم الويبو وتنفذ عقوداً مع مؤسسات خاصة تسمح بالنفاذ إلى قواعد بياناتها بالمجان لفائدة المكاتب الوطنية.

[نهاية المرفق والوثيقة]